



الدرجة

[إجابة السؤال الأول]

- (١) يحصل الرضاع : بالقليل .
التعليل : لأن اللبن متى وصل إلى جوف الصبي أنبت اللحم وأنشز العظم .
المحرم من الرضاع : ما وقع في المدة .
ما روى عن أبي حنيفة : إن استغنى بالفطام عن اللبن ثم رضع في المدة لا تثبت الحرمة، وإن لم يستغن تثبت .
(ب) حكم شهادة المحدود في القذف إن تاب : فهو من أهل الشهادة .
حكم شهادته إن حكم بها حاكم : جاز . (١)
الحكم إن لم يتب : فهو فاسق . (١)
١- (ب) محمد . (١)
التعليل : لأنه لا حق لهن كمن لا قرابة له . (١)
٢- (ب) صح في القطع فقط . (١)
التعليل : لأنه خالص حق الله تعالى ولا مكذب له فيه . (١)
٣- (ج) أبو يوسف . (١)
التعليل : لأنه كالمؤقت . (١)
٤- (ج) الدخول والموت . (١)
التعليل : أما الدخول فلأنه تحقق به تسليم المبدل . (١)
وبالموت يتقرر النكاح بانتهائه فيجب البديل . (١)

[٤٠-٨]

[إجابة السؤال الثاني]

- (١) تبدأ عدة الطلاق : عقيبه . (١)
وتنقضي : بمضي المدة . (١)
لماذا : لأن الطلاق هو السبب فيعتبر ابتداؤها من وقت وجود السبب .
(ب) الأمور التي تعتبر فيها الكفاءة في النكاح إجمالاً في : ١- النسب .
٢- الدين .
٣- الصنائع .
٤- المال .
٥- الكفاءة في العقل . (يمكن بثلاثة فقط) (١)
١- التعليل : لأن حقه قد تعين في المبدل فوجب أن يتعين حقها في البديل تسوية بينهما .
٢- التعليل : لأنه استدراك .
٣- التعليل : لأن المقصود التعرف عن براءة الرحم ولا براءة مع وجود الحمل ولا شغل بعد وضعه .
٤- التعليل : لأنه المتصدي لحفظ الطريق بأعوانه، لأن الأموال إما تصير مصونة محرزة بحفظ الإمام وحمائمه .
٥- التعليل : لأن كل واحد من الشهادة والقبول شرط لصحة العقد فجاز اعتبار أحدهما بالآخر .

[٤٠-٨]

[إجابة السؤال الثالث]

- (١) الحد شرعاً : عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله تعالى .
حكم الرجوع : لا يؤخذ بقوله . (١)
التعليل : لأنه حق العبد فإنه يكذبه . (١)
(ب) يكون الحرز بالحافظ والمكان . (١)
الحكم إن سرق الجوالق : لا يقطع . (١)
١- (×) (١) تصويب الخطأ : لم يشرع الجمع بين الزوجين في امرأة واحدة في دين من الأديان . (١)
٢- (✓) (١) التعليل للصواب : لأنه لا يتأسف على زواله لأنه واجب الزوال، ولأنه نعمة فزواله نعمة . (١)
٣- (✓) (١) التعليل للصواب : لأن الموجب للنفقة الاحتباس وقد زال . (١)
٤- (✓) (١) التعليل للصواب : ليكون زاجراً ورادعاً له فيتحقق معنى العقوبة فلا بد فيه من التملك . (١)
٥- (×) (١) تصويب الخطأ : ليس لها أن تطلب بيتاً آخر . (١)

[٤٠-٨]

- [إجابة السؤال الرابع]
- (١/٦) (أ) المراد بالأقراء على قول "ابن الصامت" : الحيض .
- (١/٦) وعلى قول "زيد بن ثابت" : الأطهار .
- (١/٦) حاصله : أن اسم القرء يقع على الحيض والطهر جميعًا لغة حقيقة .
- (١/٦) أصله : الوقت لمجيء الشيء وذهابه .
- (١/٦) الحكم : حكم بإياسها .
- (١/٦) الذي ذكر في الجامع الصغير : إذا بلغت ثلاثين سنة ولم تحض حكم بإياسها .
- (١) (ب) ١- الحكم : يجوز . (١/٦)
التعليل : لأن إباحة النكاح أصل فلا يزول بالشك . (١/٦)
- (١) ٢- الحكم : ليس بشيء . (١/٦)
التعليل : لأنه أسند إلى حالة منافية لوقوع الطلاق فلا يقع . (١/٦)
- (١) ٣- الحكم : ثبت نسبه . (١/٦)
التعليل : لأنه ظهر كذبها بيقين فصار كأنها لم تقر به . (١/٦)
- (١) ٤- الحكم : جاز . (١/٦)
التعليل : لأنه حقها وقد أبطلته برضاها . (١/٦)
- (١) ٥- الحكم : لا يصح . (١/٦)
التعليل : لأنه استدراك فلا يصح بالتعليق . (١/٦)



- [إجابة السؤال الخامس]
- (١) (أ) تستحق الأم الثلث فرضًا : إذا لم يكن للميت فرع وارث مطلقًا ولا اثنان فأكثر من الإخوة والأخوات أشقاء أو لأب أو لأم ذكورًا كانوا أو إناثًا .
- (١/٦) (ب) يصرن الأخوات الشقيقات أو لأب عصبة : مع البنات أو بنات الابن .
- (١/٦) لم يدخل الأخوات لأم في هذه القاعدة : لأنهن لا يرثن مع الفرع الوارث مطلقًا .
- (ج) تكملة الفراغات :
- (١) ١- مَنْ لا فرض لها من النساء عند عدم أخيها (١/٦) العاصب لا تصير عصبة (١/٦) به عند وجوده .
- (١) ٢- ابن الابن يعصب مَنْ في درجته سواء أكانت أخته (١/٦) أم بنت عمه (١/٦) .
- (١) (د) بنتي الابن : (١/٦) (الثلثان فرضًا) .
- (١) الأم : (١/٦) (السدس فرضًا) .
- (١) الأخت الشقيقة : الباقي (عصبة مع الغير "بنتي الابن") .
- (١) الأخ لأب : محجوب بالأخت الشقيقة التي صارت عصبة مع (بنتي الابن) .